

الباب الثالث

نحو أسلحة جديدة





الفصل الأول

الحاجة إلى أسلحة جديدة



استعرضنا في الباب السابق نماذج من أسلحة حرب اللاعنف التي استخدمت تاريخياً في مسار الكفاح اللاعنفي. وحيث إن ما ذكر ليس إلا قطرة في بحر ما يمكن للعقل أن يبدعه؛ فإننا نختم هذا الكتاب بهذا الباب بالحديث عن ضرورة إبداع أسلحة جديدة، وطرح خطوط عريضة لرؤية أولية حول كيفية إيجاد مصانع هذه الأسلحة.

إن هذا الباب ينصب على موضوع التسلح وتطويره، وهو موضوع يؤذن بثورة في نمط الفعل المقاوم، عبر اتخاذ قرارات استراتيجية بالدخول في سباق التسلح اللاعنفي.

أهمية القرار الاستراتيجي باستحداث ترسانة أسلحة لاعنفية استراتيجية غير تقليدية:

تنبع حاجة المجتمعات إلى الدخول في «سباق تسلح» لاعنف عبر امتلاك ترسانة متنوعة من الأسلحة اللاعنيفة في مجابهة نظم الحكم الديكتاتورية من عدة أسباب، أهمها:

- * الحاجة إلى إيجاد وسائل فعالة للتغيير.
- * تأقلم مؤسسات الحكم الديكتاتورية مع وسائل المقاومة التقليدية القديمة.
- * ضرورة القيام بما هو مطلوب، وعدم الاكتفاء بما قد يعتقده المجتمع ممكناً.
- * تشعب العلاقات بين أطراف الصراع و العلاقات البينية لكل طرف على حدة.
- * مراعاة الاختلاف الطبيعي بين النشطاء.

أولاً: الحاجة إلى إيجاد وسائل فعالة للتغيير.

فبالرغم من وجود نجاحات تاريخية لأسلحة حرب اللاعنف، إلا أن المشهد الحالي في كثير من بلدان العالم لم يتغير لصالح القضاء على الظلم والديكتاتوريات. وباستقراء الكثير من التجارب التغييرية التاريخية في كل من القارة الأوروبية والآسيوية والإفريقية والأمريكتين، وتحليل الحوارات والنقاشات واللقاءات التي أجريناها مع القادة والفاعلين والناشطين السياسيين والاستراتيجيين والتي تناولت موضوع وسائل المقاومة في المنطقة العربية؛ خلصنا إلى أن الأنظمة الديكتاتورية قد تمرست على التعامل مع الأشكال والأنماط التقليدية من الفعل اللاعنفي، وأنها تسبق حركات المقاومة من الناحية التكتيكية بخطوة أو اثنتين على الأقل. بمعنى أنها تستطيع توقع تصرفات خصومها وردود أفعالهم وسقف وسائلهم. وهذا يمنحها ابتداءً شعوراً بالراحة وعدم القلق من تهديد الوجود، مما يساهم في دعم استقرار النظم الديكتاتورية، وتطويرها لأساليب ترسيخ الاستبداد^(١).

وهذا يعني أن قرار الحركات التغييرية الاستراتيجية بـ «التسلح الفعال» وامتلاك أدوات ردع لا عنيفة - تقليدية وغير تقليدية - في مواجهة الأنظمة الديكتاتورية كفيل بتحقيق أمرين:

الأول:

التفوق على النظام الديكتاتوري، حيث يتكفل التفوق الاستراتيجي لأسلحة اللاعنف المتجددة بزعة استقرار للدكتاتوريات، فهي وإن وجدت لا تستطيع

(١) هناك ثلاثة مراحل تمر بها أية مؤسسة أو دولة. المرحلة الأولى هي مرحلة الوجود. وهي تعني أن كل كائن حي أو نظام قائم يحرص أولاً على وجوده. المرحلة = الثانية هي مرحلة الاستقرار. فهذا الكيان الذي ضمن وجوده في المرحلة الأولى يسعى الآن إلى الاستقرار. فتأمين الوجود قد لا يعني استقرار النظام. لذا فهو يسعى إلى تعديل أوضاعه لإيجاد حالة من الاستقرار. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي مرحلة التنمية. وفيها يهدف الكيان - بعد المرحلتين السابقتين - إلى مستوى ثالث ألا وهو النمو وتطوير ذاته والبناء. وهكذا فإن أي نظام يسعى إلى الوجود، ثم إلى الاستقرار، ثم إلى التنمية.

الوصول إلى مرحلة الاستقرار، بل تبقى دومًا مهددة بالفناء. وتعتمد درجة تهديد استقرارها على مدى التعاون بين جهات ثلاثة؛ قوى المقاومة التغييرية، والمجتمع، ومصانع أسلحة اللاعنف التي تنتج الأدوات التي يتسلح بها المجتمع.

أما الأمر الثاني:

فيتعلق بمدى إدراك المقاومة أن أداة القوة التي تمتلكها لمجابهة توحش السلطة التنفيذية هي المجتمع، وإنه من مصلحتها الاستراتيجية دوام إمداد المجتمع بمخزون متجدد من الأسلحة، وضمان تدريبه على استخدام هذه الأسلحة، وبهذا لا يستطيع النظام الحاكم الانفراد بأحد أطراف القوى التغييرية التي لا تفرط أبدًا في عصا القوة « المجتمع ».

ثانيًا: تأقلم مؤسسات الحكم الديكتاتورية مع الوسائل التقليدية.

فالسلاح الذي كان جديدًا ومفاجئًا ومربكًا للخصم بالأمس أصبح اليوم تقليديًا قديمًا، قد تأهب للتعامل معه. بعد أن أعاد النظام تحديث نفسه، وتأقلم مع الوسيلة الجديدة المستخدمة، وتمكن من إيجاد وسائل مضادة، حَدَّث بها ترسانته. ليضمن إبقاء المقاومة عاجزة في مربع ردود الأفعال.

ولكي تمسك المقاومة بزمam المبادرة مرة أخرى، فإن عليها الإسراع إلى تطوير تكتيكات استخدام الوسائل التقليدية، و إبداع أخرى جديدة، لضمان التفوق الاستراتيجي لترسانتها القادرة على القيام بما يجب.

ثالثًا: ضرورة القيام بما هو مطلوب، وعدم الاكتفاء بما قد يعتقد المجتمع ممكنًا.

إن تحقيق التفوق على الخصم يستدعي إفقاد أسلحته فاعليتها، والتوظيف الفعال للأسلحة المتاحة للمقاومين. وحيث إن كل مؤسسة أو مجموعة مقاومة غالبًا ما تركز على عدد محدود من التكتيكات التي تحسنها، وقد لاتنسق مع غيرها

من المؤسسات؛ فإن ظروف الصراع المعقدة وعلاقاته المتشابكة تستوجب على المقاومة أن لا تكتفي بوسائلها التي تحسن استخدامها، بل تضيف إليها المزيد بالاستمرار^(١).

رابعاً: تشعب العلاقات بين أطراف الصراع وداخل بنية مؤسسات كل طرف.

فمنظومة الصراع تحوي داخلها مجموعة من العلاقات المتشابكة :

- * فهناك علاقات متنوعة بين قوى المعارضة بعضها البعض.
- * وأخرى متشعبة داخل كل مجموعة من مجموعات المقاومة.
- * وعلاقات متبادلة بين المقاومة ومؤسسات المجتمع.
- * وأخرى متعددة بين المقاومة ومؤسسات الخصم.
- * كما أن هناك علاقات داخل معسكر الخصم.
- * وأخرى بين مؤسسات الخصم ومؤسسات المجتمع.
- * ومنافع متبادلة، ومصالح مشتركة بين أطراف الصراع والمجتمع الإقليمي والعالمي... الخ

إذا نظرنا إلى الصراع بين المقاومة وخصومها من زاوية «استهداف العلاقات»، حيث يسعى كل طرف إلى تفكيك وتدمير خطوط دعم الخصوم، ويعمل على تقوية العلاقات والروابط التي تزيد من قدراته، لرأينا أن كل سلاح قد يعمل على استهداف واحدة أو أكثر من تلك العلاقات، مما يعني أن المقاومة بحاجة إلى إبداع

(١) هنا تأتي أهمية إنتاج خط جديد من تعاون التكتيكات مع بعضها البعض بشكل جديد وغير مسبوق يوهل المقاومة وأطرافها المختلفة للقيام بما يتطلبه التغيير، كما يساعد أطراف المقاومة المختلفة على تقدير أهمية الاختلافات التي بينها، حيث تتمكن هذه الأطراف من استثمار التنوع في التكتيكات بشكل استراتيجي لمصلحة مشروع التغيير المرتقب.

تكتيكات متعددة لضمان أفضل استخدام لترسانة أسلحة حرب اللاعنف بما يناسب تعدد هذه العلاقات وتشعبها، كما يجب على كل طرف أن ينمي مهاراته وخبراته بأكثر من سلاح لمهاجمة كل علاقة (محور) في الصراع.

والهجوم على محور واحد مهما بلغت أهميته قد يكون محدود الأثر على منظومة الخصم الكلية، فإذا تمكن بمرور الوقت من التعافي، وترميم العطب، وإصلاح الضرر؛ فقد يتمكن من توجيه ضربة قاسية ومكلفة للمقاومة، وخاصة إذا نفذت جعبة المقاومة من الأسلحة، وأفلس خطتها من التكتيكات التي تمكنها من الاستمرار في استهداف نقاط الضعف، وقد تتحول حينها إلى هدف سهل في يد الخصم، يحدد لها سقف حركتها، وبرنامج نضالها، ويفرض عليها خطة دفاعية تتوارثها الأجيال اللاحقة، دون أن تعرف للهجوم سبيلاً.

إن ملء المجتمع لحزنة أسلحته اللاعنيفة بمخزون استراتيجي من الأسلحة، وجعبة مخططاته بتكتيكات متجددة قادرة على بناء

الذات، وتكسير مفاصل شبكة علاقات الخصم في نفس الوقت؛ يعد شرطاً لتحقيق التفوق على الخصم، ومنع مؤسساته من استعادة توازنها قبل تحقيق الهدف النهائي من حملات المقاومة.^(١)

خامساً: مراعاة الاختلاف الطبيعي بين النشطاء.

فحرب اللاعنف تسعى إلى استنفار المجتمع من أجل تحقيق العدالة والحرية. وجموع الناس بطبيعة الحال تتنوع مواهبها وقدراتها واستعداداتها للمشاركة في نشاط دون آخر، ولذا تبرز حاجة المقاومة إلى استيعاب مواهب النشطاء، واستثمار الاختلاف الطبيعي بين الأفراد، وعدم التخلي عن الأشخاص الذين لاتناسبهم

(١) للمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى كتاب «خارطة التكتيكات».

بعض الوسائل، مما يؤدي إلى تعاون مؤسسات المقاومة المختلفة.

كذلك تضمن مرونة التكتيكات قيام كل مجموعة أو مؤسسة أو حركة بما تحسنه، وتكون محصلة ذلك استفادة المشروع بإمكانات كل أطرافه واستخراج أفضل ما تتقنه كل مؤسسة.

ويساعد هذا الاستثمار للتنوع على إفقاد الخصم توازنه نتيجة لازدياد أعداد المقاومين بفاعلية، وتنوع الوسائل التي لا تمكنه من التقاط أنفاسه.

سادساً: استثمار التكنولوجيا.

لطالما لعبت التكنولوجيا دوراً في تطوير الحرب العسكرية، ولأن دور التكنولوجيا في الحروب كان مضاعفة قدرات الإنسان، وتقليل المواجهة المباشرة، فإن دور التكنولوجيا^(١) كذلك في حرب اللاعنف هو مضاعفة القدرات، وهو ما يعني اختصار الزمن وزيادة التأثير.^(٢)

وحيث إن قوى التحرر في حاجة إلى قوة علم وتفوق تكنولوجي يضاهيان ما في يد الحكومات؛ فقد آن لحرب اللاعنف أن يكون لديها أبعاد تكنولوجية حيوية،^(٣)

(١) يظل دور التكنولوجيا حتى الآن محدوداً، وقد استخدم غاندي التكنولوجيا لكنها لم تكن مثيرة للتفكير من بعده، لأنه اعتمد الصناعات القروية وليس الإنتاج الضخم.

(٢) نلاحظ أثر التكنولوجيا في مضاعفة القدرات إذا تأملنا استخدام تكنولوجيا الإنترنت في إيصال الأفكار، فشخص واحد أصبح بمقدوره أن ينشر فكرة تصل إلى كل العالم، قديماً كان نشر فكرة تقوم عليه وسائل إعلام كاملة. أما في العمل العسكري فأغلب الأسلحة الحديثة كانت استجابة لتحدي تقليل عدد المقاتلين وتقليل المواجهة وجهاً لوجه. والكثير من التطورات التكنولوجية التي نراها اليوم جاءت في إطار تطوير تكنولوجيا الحروب، مثل تكنولوجيا الفضاء والاتصالات والذرة، والكمية الأكبر من ميزانية الأبحاث العسكرية في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية تركزت على الإلكترونيات، ثم استخدمت بعد ذلك في الاستخدامات المدنية، وكما يساهم العلم والتكنولوجيا في تطوير أدوات الحرب العسكرية، فبإمكانها أن يساهمها في تطوير أدوات اللاعنف. وإذا تم وضع ذلك ضمن قائمة الأولويات، فستحدث تطورات جوهرية في العلوم والتكنولوجيا، فالتغيرات في التكنولوجيا تعتبر مقدمة لمشهد التغيرات الاجتماعية، وسيكون ذلك فاتحة خير على البشرية.

(3) Martin, Brain (2001): Technology for Nonviolent Struggle, London, War Resisters' International, P.15.

لن يقتصر أثرها على مسار الصراع السياسي فحسب، بل سينتج عنه تطبيقات أخرى في الحياة كما هو الحال بالنسبة لتكنولوجيا الحروب.

إن الطفرة القادمة هي تحويل المقاومة اللاعيفة إلى حرب لاعيفة تمتلك تكنولوجيا متقدمة تتفوق على تلك التي تمتلكها الحكومات ، وبذلك فإن التطور الجديد من اللاعنف يحتم الدخول في منافسة كبرى مع سباق التسلح العنيف. ويقتضي الوفاء بمتطلبات واحتياجات ذلك السباق.

كما أن هذه الطفرة ستؤثر في وعي المقاومة باحتياجات مواجهة الديكتاتوريات، فهل ما يتطلب مليون شخص يمكن أن يقوم به مائة ألف، وما يحدث بمائة ألف يمكن أن يتم بألف؟؟ هل تستطيع التكنولوجيا مضاعفة القدرات البشرية بشكل يتغلب على نقاط ضعف اللاعنف؟! كلها أسئلة مطروحة على مستقبل اللاعنف وطفرة الجديدة في القرن الواحد والعشرين.

